وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 06 يوليو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يؤكد: تخفيضات النفط الجديدة تظهر قوة تكاتف كبار المنتجين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

شدد وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أن التعاون النفطي بين روسيا والسعودية لا يزال قوياً في إطار تحالف أوبك + الذي سيفعل «كل ما هو ضروري» لدعم السوق. ولفت سموه على إثر مشاركته في ندوة أوبك الدولية في فيينا أمس الأربعاء، والتي تجمع الرؤساء التنفيذيين لصناعة النفط مع وزراء من أوبك، وشركائها في تحالف +، لقوة العمل الجماعي والتوافق المؤثر في جودة القرارات، ما يؤكد بأن هدف منظمة أوبك، وشركائها في تحالف أوبك+ هو استقرار الأسواق بما فيه منفعة للسوق البترولية ومفهوم أمن الطاقة.

وشدد الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أن التوافق هو المبدأ الأساسي لأوبك+ ولولاه ما كان للمنظمة أن تتمكن من الحفاظ على استقرار الأسواق في ظل التقلبات الاقتصادية، وحالات عدم اليقين التي يعاني منها العالم الآن. وتؤكد منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في نظامها الأساسي على أن الهدف الرئيس لمنظمة أوبك هو تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء كجزء من جهودها لحماية مصالحها. وينص كذلك على أن أعضاء المنظمة سيعملون معًا لضمان استقرار أسعار النفط، وتأمين عوائد عادلة للبلدان المنتجة والمستثمرين في صناعة النفط، وتوفير إمدادات بترولية ثابتة للمستهلكين.

وكان وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد نوه بتكاتف كافة دول منظمة أوبك، وشركائها، في أكبر تحالف بترولي عالمي عرفته البشرية، تحالف أوبك+، بضخامة إنتاج أعضائه مشكلاً نصف الإنتاج العالمي، بالتقيد والانسجام الملفت للعالم باتفاقية خفض الإنتاج العالمي المشترك وفق الحصص المتفق عليها لكافة الدول، والتي أظهرت عديد المكاسب لاستقرار أسواق النفط الأكثر استدامة وانتعاش الاقتصاد العالمي

وتعقد الندوة تحت عنوان «نحو انتقال مستدام وشامل للطاقة» وهو المفهوم الذي عكفت المملكة العربية السعودية على صياغته ووضع أسسه واستراتيجياته ورفعها للقمم العشرينية التي أقرتها بدءًا من قمة العشرين 20 بالرياض، إذ تغيّر المملكة العربية السعودية مشهد الاقتصاد العالمي بتعزيزات من استقرار أسواق الطاقة العالمية والتي تمثل المملكة أمنها المستدام وهي تتطلع أن تصبح البلد الرائد في انتاج الطاقة المتكاملة.

والمملكة نجحت بتسريع وتيرة تطوير وتبني تقنيات ومصادر الطاقة النظيفة، المتمثلة باستخدام الطاقة المتجددة، بهدف إدارة الانبعاثات من المواد الهيدروكربونية، مشددة على أن هذا التحول يأخذ بعين الاعتبار الخطط التنموية للدول الأعضاء، وقدرتها على الانتقال المسؤول إلى أنظمة طاقة أكثر استدامة، وتشجيع الاستثمار فيها بالتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية.

وقال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك هيثم الغيص، تتمتع ندوة أوبك الدولية بسجل حافل لكل من مستوى المشاركين والمستوى العالي من المناقشات التي تدور حول القضايا الرئيسية التي تؤثر على قطاع الطاقة، خاصة في هذا الوقت الحرج في الصناعة العالمية. وتعد ندوة أوبك منصة مثالية لكل من الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة للانخراط مع بعضها البعض، وكذلك مع أصحاب المصلحة المهمين، بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على أسواق الطاقة العالمية.
وقال د. سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الاماراتي، المبعوث الخاص للمناخ، والرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب لشركة أدنوك، تعتبر الندوة منصة مهمة للغاية للتعامل مع أحدث التحديات التي تواجه سوق النفط. وقال إيمانويل إيبي كاتشيكو وزير الدولة السابق للموارد البترولية، في جمهورية نيجيريا الاتحادية، على مر السنين، أثبتت هذه الندوة أنها مكان لا يقدر بثمن، حيث تجمع بين ممثلين من الحكومات والصناعة ووسائل الإعلام وغيرهم لمناقشة القضايا ذات الأهمية للطاقة العالمية والاقتصاد العالمي.

وقال د. محمد بن حمد الرمحي وزير النفط والغاز السابق لدى سلطنة عمان، ان ندوة أوبك تسمح لنا بفحص بعض التفاصيل الرئيسية التي تؤثر على صناعة النفط. كما أنها يوفر معيارًا مهمًا لمكان وقوفنا اليوم في سياق عالمي.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي للصحفيين يوم الأربعاء إن تخفيضات النفط الإضافية يجب أن تكون كافية للمساعدة في تحقيق التوازن في سوق النفط. وقال المزروعي للصحفيين «هذه (أحدث تخفيضات إضافية في الإنتاج) كافية لتقييم السوق وإلقاء نظرة على توازن السوق». وقال إن الإمارات لن تساهم في تخفيضات جديدة لأنها تنتج بالفعل أقل بكثير من طاقتها. «هناك شيء أكبر.. أرى نقصًا في الاستثمارات في العديد من البلدان. ربما يتعين علينا دعوة القادمين الجدد للحضور والانضمام إلى المجموعة. وكلما زاد عدد البلدان التي لدينا.. أصبحت المهمة أسهل.. لضمان ذلك» وقال المزروعي «العالم لديه ما يكفي من النفط في المستقبل». «تخيل لو كان لدينا 60 ٪ من المنتجين أو 80 ٪ من المنتجين.. سنقوم بالتأكيد بعمل أفضل». وتتضمن فعاليات الندوة في اليوم الأول جلسات وزارية وموائد مستديرة رفيعة المستوى، بمشاركة العديد من وزراء النفط والطاقة والمتحدثين وتتناول تحولات الطاقة، واستقرار السوق، وأمن الطاقة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والابتكار، من بين عديد من قضايا الساعة التي تمس النفط واستدامة اسواقه وتحولات الطاقة النظيفة الممكنة المكافئة لجودة وموثوقية امدادات موارد الطاقة الاحفورية. وتشمل فعاليات اليوم الثاني، محادثات ملهمة ومناقشات مثمرة حول قضايا الصناعة الرئيسية، بما في ذلك انتقال الطاقة، والقضاء على فقر الطاقة، وسياسات تغير المناخ، وتعاون كبار المنتجين لاستقرار الأسواق. وتعتبر ندوة أوبك الدولية اليوم واحدة من الأحداث الرئيسية في أجندة الطاقة العالمية. وعادة ما يكون المشاركون في الندوة وزراء من الدول الأعضاء في أوبك، والدول الأخرى المنتجة والمستهلكة للطاقة، وكذلك رؤساء المنظمات الحكومية الدولية، والرؤساء التنفيذيين لشركات النفط الوطنية والدولية، بالإضافة إلى قادة الصناعة الآخرين والأكاديميين وخبراء الطاقة.

واتخذت الندوات أشكالًا مختلفة على مر السنين، ولكن كان لها دائمًا وصول واسع عبر قطاع الطاقة وما بعده. وفي أحدث حلقة في سلسلة الندوات، التي بدأت في عام 2001، قدمت دفعة جديدة لقضايا الصناعة الرئيسية وطوّرت السبل القائمة والجديدة للحوار والتعاون. سعت العروض التقديمية الثاقبة وحلقات النقاش إلى دفع التفاوض حول الطاقة قدماً، حيث ناقش متحدثون رفيعو المستوى مجموعة واسعة من القضايا الموضوعية التي تؤثر على الصناعة، على المدى القصير والطويل في وقت، ازداد حجم الندوات ونطاقها على مر السنين، حيث احتضنت، مع مرور الوقت، المجالات ذات الصلة مثل التمويل العالمي والتنمية المستدامة والبيئة، ونمت سمعتها بشكل مطرد. وبينما حضر حوالي 200 مشارك حلقة دراسية مبكرة في عام 1978، كان هناك ما يقرب من أربعة أضعاف هذا العدد على مدى ثلاثة عقود في عام 2012. وقد اجتذبت دفعة 2018 عددًا قياسيًا من المشاركين بلغ 950 مشاركًا من أكثر من 50 دولة.

تباطوء الاقتصاد العالمي يلقي بظلاله على أسعار النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض خام برنت القياسي للنفط يوم الأربعاء، متراجعًا عن بعض المكاسب التي تحققت بعد إعلان السعودية وروسيا أنهما ستمددان وتعمقان تخفيضات الإنتاج حتى أغسطس، حيث أثرت المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي على معنويات السوق. ونزل خام برنت 46 سنتا أو 0.6 ٪، إلى 75.79 دولاراً للبرميل بعد صعوده 1.60 دولار يوم الثلاثاء. في حين، بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 70.86 دولاراً للبرميل، بارتفاع 1.07 دولار أو 1.5 ٪ عن إغلاق يوم الاثنين، بعد أن تم تداولها خلال عطلة في الولايات المتحدة للاحتفال بعيد الاستقلال، دون تسوية. وارتفع كلا العقدين بنحو 2 ٪ يوم الثلاثاء، وإن كان ذلك في تداولات ضعيفة بسبب عطلة في الولايات المتحدة.

وقال توموميتشي أكوتا، كبير الاقتصاديين في شركة ميتسوبيشي يو إف جي للأبحاث والاستشارات: «تعرضت أسعار النفط للضغط مرة أخرى بسبب المخاوف المستمرة بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا».

وقال «من المرجح أن يستمر السوق في التحرك ذهابًا وإيابًا لبعض الوقت، مع التركيز على المؤشرات الاقتصادية في الصين والسياسة النقدية للبنوك المركزية»، وتوقع أن يتم تداول خام برنت حول 75 دولارًا للبرميل.

وأظهر مسح للقطاع الخاص يوم الأربعاء أن نشاط الخدمات في الصين توسع بأبطأ وتيرة في خمسة أشهر في يونيو، حيث أثر ضعف الطلب على زخم التعافي بعد الوباء. وينتظر السوق أيضًا محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المنعقد في 13-14 يونيو في وقت لاحق يوم الأربعاء للحصول على مزيد من القرائن حول توقعات البنك المركزي الأمريكي.

وأدت تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها السعودية وروسيا يوم الإثنين إلى رفع السوق لفترة وجيزة فقط، وسط مخاوف بشأن ضعف الطلب والمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي ويقلل الطلب على الوقود بشكل أكبر

وقالت السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، يوم الاثنين إنها ستمدد خفض الإنتاج الطوعي البالغ مليون برميل يوميا حتى أغسطس، بينما تطوعت روسيا والجزائر لخفض مستويات إنتاجهما وتصديرهما في أغسطس بمقدار 500 ألف برميل يوميا و20 ألف برميل يوميا، على التوالي.

وخفضت أوبك +، وهي مجموعة تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول، وحلفاء من بينهم روسيا، وتضخ نحو 40 بالمئة من الخام العالمي، إنتاج النفط منذ نوفمبر في مواجهة انخفاض الأسعار.

وظل المستثمرون قلقين بشأن الطلب على النفط، مع ذلك، بعد أن أظهرت الدراسات الاستقصائية للأعمال تباطؤًا في نشاط التصنيع العالمي بسبب تباطؤ الطلب في الصين وأوروبا. وسيبحث المتداولون عن إشارات الطلب من بيانات الصناعة بشأن مخزونات الخام والمنتجات الأمريكية من معهد البترول الأمريكي في وقت لاحق يوم الأربعاء وبيانات حكومية يوم الخميس، وكلاهما تأجل ليوم واحد بسبب عطلة الولايات المتحدة. وتوقع المحللون أن تنخفض مخزونات الخام الأمريكية بنحو 1.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 30 يونيو، وهو ما سيمثل الأسبوع الثالث على التوالي من الانخفاضات. وقال محللون من بنك كومنولث الأسترالي في مذكرة: «قد يصبح مسار مخزونات النفط العالمية قريبًا بنفس أهمية تخفيضات أوبك + للإمدادات والرياح المعاكسة الكلية نظرًا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية لتشديد سوق النفط في النصف الثاني من عام 2023».

وقالت انفيستنق دوت كوم، توقف صعود النفط مؤقتًا مع اقتراب محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وتصاعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة. واستقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء حيث سعى المتداولون إلى مزيد من الإشارات حول السياسة النقدية من محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في يونيو، في حين أن المخاوف من تجدد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أثرت أيضًا على المعنويات. كما أن بدء اجتماع استمر يومين لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع كبار المسؤولين التنفيذيين في صناعة النفط جعل الأسواق تحبس أنفاسها، خاصة بعد أن تعهدت السعودية وروسيا بتعميق تخفيضات الإمدادات في الأشهر المقبلة.

وعزز احتمال تشديد الإمدادات أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث دخل خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا من المملكة العربية السعودية حيز التنفيذ اعتبارًا من يوليو. وتعهدت أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بتمديد الخفض المذكور حتى نهاية أغسطس، وربما بعد ذلك

لكن المخاوف من تدهور النمو الاقتصادي، وسط ارتفاع أسعار الفائدة والمواجهة التجارية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين، أبقت مكاسب النفط تحت السيطرة.

وتزداد مخاوف رفع أسعار الفائدة قبل محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي. وكان البنك المركزي قد أبقى معدلات الفائدة ثابتة في يونيو، لكنه تعهد برفع مرتين أخريين على الأقل هذا العام، بالنظر إلى أن التضخم لا يزال أعلى بكثير من الهدف السنوي للاحتياطي الفيدرالي.

كما كرر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الخطة لمزيد من الزيادات، والتي بدورها ضغطت على أسواق النفط مع احتمالية تشديد الأوضاع النقدية وتفاقم النمو الاقتصادي. وتقوم الأسواق الآن بتسعير احتمال بنسبة 88 ٪ أن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في أواخر يوليو.

وقد ألقت احتمالية ارتفاع معدلات الفائدة بثقلها على أسعار النفط هذا العام، حيث تخشى الأسواق من أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن ارتفاع الأسعار إلى إضعاف الطلب على النفط في وقت لاحق من العام.

وأثرت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على المعنويات، إذ فرضت الصين هذا الأسبوع قيوداً على تصدير بعض مواد صناعة الرقائق الرئيسية إلى الولايات المتحدة، مما قد يمثل تصعيداً في الحرب التجارية المستمرة بين أكبر اقتصادات العالم.

وزادت هذه الخطوة من المخاوف بشأن المزيد من الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، والتي يمكن أن تؤثر بدورها على الاقتصاد العالمي الهش بالفعل. كما أشار إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية على الصين، أكبر مستورد للخام، والتي تكافح من أجل دعم النمو بعد ثلاث سنوات من الإغلاق الصارم لفيروس كورونا وأشارت البيانات الاقتصادية الأخيرة من الصين إلى تدهور الأوضاع في أكبر مستورد للخام في العالم، مما يقوض إلى حد كبير الرهانات على أن الصين ستدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام. ويضيف التصعيد المحتمل في الحرب التجارية الصينية الأمريكية إلى حالة عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد الصيني.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، النفط يستأنف التراجع حيث يقوم التجار بتقييم قيود العرض الخاصة بأوبك +. وقالوا ضعف النفط بعد ارتفاعه بأكثر من 2 ٪ يوم الثلاثاء بسبب تخفيضات الإنتاج في السعودية وروسيا، مع انتظار المتعاملين لتعليقات مهمة محتملة من وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان

وانخفض خام برنت القياسي العالمي مرة أخرى إلى ما دون 76 دولارًا للبرميل يوم الأربعاء بعد المكاسب في الجلسة السابقة ذات الحجم المنخفض بسبب عطلة الولايات المتحدة. وأعلن محوري أوبك + عن أحدث مجموعة من القيود يوم الاثنين، مع تمديد خفض الإمدادات من قبل الرياض وتعهد جديد لخفض الإنتاج من موسكو.

ومن المقرر أن يلقي وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان كلمة في ندوة أوبك الدولية الثامنة في وقت لاحق الأربعاء في فيينا. وعند إعلان خفض المملكة من جانب واحد الشهر الماضي، تعهد الوزير بفعل «كل ما هو ضروري» لتحقيق الاستقرار في السوق.

وخفض مورجان ستانلي توقعاته لبرنت في الربع الأخير من العام إلى 70 دولارًا للبرميل من 75 دولارًا في مذكرة نُشرت بعد الإعلان عن القيود الأخيرة. وقالت: «في سيناريو الحالة الأساسية لدينا، يخفف السوق في الربع الرابع ويتحول إلى فائض في النصف الأول من عام 2024». تراجع النفط الخام هذا العام حيث فقد تعافي الصين زخمه ورفعت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا أسعار الفائدة لقمع التضخم، مما يهدد الطلب على الطاقة. وأدى انخفاض الأسعار إلى سلسلة من التدخلات من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها لتقييد التدفقات، رغم أن الأسعار بعد كل خطوة أخفقت في التمسك بالمكاسب الأولية.

وقال دانييل هاينز المحلل في مجموعة ايه ان زد القابضة المحدودة «كل التركيز كان على تخفيضات إنتاج أوبك». ومع ذلك، نظرًا للإمدادات التي جاءت أفضل من المتوقع من الدول الأخرى، فقد خفت حدة الضيق في السوق المادية، مما أدى إلى عدم وجود إشارات يمكن أن تصبح ضيقة على نحو محتمل، على حد قوله. ومع ذلك، فإن المقاييس الرئيسية تتعزز الآن. وعاد فارق السعر الفوري لخام برنت - الفجوة بين أقرب عقدين - إلى هيكل صعودي ومتخلف بعد أن انخفض إلى النمط المعاكس لمعظم الأسبوعين الماضيين. وسيكون التجار أيضًا في حالة تأهب هذا الأسبوع للإفراج عن أسعار البيع الرسمية من أرامكو السعودية، بما في ذلك أسعار البيع الرئيسية من درجة الخام العربي الخفيف. وغالبًا ما يتم مطابقة أنماط التسعير السعودية من قبل المنتجين المجاورين ويمكن أن تكون محورية في التأثير على الطلب المادي من مناطق مختلفة.

النفط أكثر عرضة للصدمات مع رفع الفائدة وشح الإمداد وعبث المضاربين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كان من المفترض أن يكون هذا العام فرصة ذهبية للمضاربين على ارتفاع أسعار النفط، لكنه أثبت أن تداوله لمدة عام كانا صعباً مثل أي عام آخر، كان القصد من انتعاش الصين من عمليات الإغلاق التي حدثت في حقبة كوفيد، ونهاية إصدارات مخزونات النفط الاستراتيجية للحكومات الغربية، تمهيد طريق باتجاه واحد لرفع الأسعار. وبدلاً من ذلك، انخفض السوق بأكثر من 10 دولارات للبرميل عند منتصف العام لهذا العام.

وبحسب أمريتا سين، مدير الأبحاث والمؤسس المشارك في اينرجي اسبكتس، بأنه غالبًا ما يتم إلقاء اللوم في انخفاض أسعار النفط على ضعف الطلب.

لقد أدى الركود الصناعي في العالم الغربي إلى إضعاف المعنويات، كما فعل سوق العقارات الضعيف في الصين. ومع ذلك، لم يكن الطلب على النفط ضعيفًا على الإطلاق. وفي العام حتى الآن، تظهر البيانات الرسمية من الوكالات الحكومية والمحللون، أن الطلب العالمي على النفط قد نما بمقدار 2.5 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي، متجاوزًا التوقعات بمقدار 0.3 مليون برميل في اليوم.

وعلى الرغم من انخفاض الطلب على بعض منتجات النفط الصناعية، لا تزال مشتريات المستهلكين قوية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى السياسة المالية التوسعية مثل قانون خفض التضخم الأميركي. وخيبة الأمل واضحة للغاية بين المضاربين على الارتفاع حيث تدخل منتجو أوبك + لتقليص الإنتاج مرارًا وتكرارًا، مع إعلان التخفيضات الأخيرة يوم الاثنين.

وأدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة رأس المال تمامًا كما أدت المخاوف من الركود العالمي إلى تقليل الشركات للمخزونات. وبالنسبة لمصافي النفط والشركات التجارية، أصبحت تكلفة الاحتفاظ بالنفط في الخزانات أكثر تكلفة. وتعني زيادة تكاليف التمويل أيضًا أن عقوبة الإمساك بمنتج غير مبيع (إذا تسبب الركود في إبطاء الطلب في النهاية) أعلى من ذي قبل. وهذه الاستجابة من قبل الشركات لأسعار الفائدة المرتفعة، رغم أنها مفهومة، تترك السوق عرضة للصدمة، خاصة وأن الطلب أثبت مرونته حتى الآن

ويخرج العالم من أكثر من عقد من سياسة سعر الفائدة الصفري، والتي ولدت الرضا عن النفس. والشركات التجارية التي نمت بسرعة خلال العقد الماضي ليس لديها ببساطة نفس الخبرة في العمل في بيئة أسعار فائدة غير صفرية. وفي العقدين اللذين سبقا الأزمة المالية، كانت هناك علاقة واضحة بين أسعار الفائدة وهيكل سوق النفط.

ومقابل كل زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في أسعار الفائدة، انخفضت مخزونات النفط الخام في العالم المتقدم بمقدار 10 ملايين برميل في المتوسط على أساس سنوي، وهو ما يعادل طلب يوم كامل على البنزين في الولايات المتحدة، في وقت كان الاستهلاك العالمي فيه أقل بكثير.

وخلال الفترات التي كانت فيها عقود النفط متخلفة -يشير هيكل السوق إلى ارتفاع الأسعار للتسليم الفوري بسبب الطلب القوي- سوف يتسارع انخفاض المخزونات بشكل ملحوظ عندما ترتفع أسعار الفائدة. ويمكن القول إن الفترة حول مطلع الألفية هي الأقرب إلى اليوم. ومن يناير عام 2000، بدأت الولايات المتحدة في رفع أسعار الفائدة بينما بدأت أوبك خفض الإنتاج في وقت لاحق من نفس العام. وحتى أسواق الأسهم كانت في البداية ساخنة، بقيادة عدد قليل من شركات التكنولوجيا قبل ركود عام 2001.

وخلال نفس الفترة، انخفضت مخزونات النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما أُبلغت بها وكالة الطاقة الدولية بشكل حاد، حيث انخفضت بنسبة 6 في المئة في العالم المتقدم على مدار العام وهو انخفاض كبير في صناعة تفضل الاحتفاظ بمخزون احتياطي كبير للإمداد. وهذه المرة، ارتفعت أسعار الفائدة الأميركية بمقدار 5 نقاط مئوية أكبر منذ مارس من العام الماضي، بعد أن كانت عند الصفر أو قريبة منه لمدة 12 عامًا. وبدأت مخزونات النفط عند مستوى أدنى مما كانت عليه قبل الوباء، وذلك بفضل محاولات أوبك لإدارة الإمدادات

وتظهر الحسابات أن مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام المتاحة بالفعل للسوق (المعدلة لـ 280 مليون برميل من النفط المحتجزة في خطوط الأنابيب الجديدة والبنية التحتية) تساوي حاليًا نحو 22 يومًا فقط من الطلب، وهو أقل من ثلاثة أيام لمتوسط اعوام 2010-19.

وفي آسيا، هناك دلائل على أن شركات التكرير تخشى أن تكون عملية إزالة المخزون قد تجاوزت حدودها وتتطلع إلى التجديد - فهي تواصل شراء الخام السعودي حتى بعد ان رفعت المملكة العربية السعودية أسعار البيع الرسمية لهذا الشهر وعلى الرغم من توافر البراميل الإيرانية والروسية المخفضة

ومن المتوقع أنه بحلول نهاية العام، ستنخفض مخزونات النفط التجارية العالمية إلى بعض من أدنى المستويات التي شوهدت خلال العقد الماضي. وفي الوقت نفسه، ستكون الحكومة الأميركية قد بدأت للتو في إعادة شراء 180 مليون برميل من النفط الخام لإعادة ملء احتياطيات النفط الاستراتيجية التي استنفدت العام الماضي. كل هذا سيترك السوق عرضة للصدمات.

وتخطط وزارة الطاقة الأميركية لطلب المزيد من مشتريات النفط هذا الأسبوع كجزء من حملة لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي، الذي تم سحبه العام الماضي وسط الاضطرابات التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا. وقالت الولايات المتحدة في وقت سابق إنها ستشتري 12 مليون برميل للمساعدة في إعادة ملء الاحتياطيات. وأعلن مكتب الاحتياطيات البترولية بوزارة الطاقة الأميركية أنه تم منح العقود لشراء 3 ملايين برميل من النفط الخام الأميركي المنتج للاحتياطي البترولي الاستراتيجي. وتأتي هذه العقود في أعقاب طلب تقديم العروض الذي تم الإعلان عنه في 15 مايو 2023. ولتعزيز خطة التجديد المكونة من ثلاثة أجزاء، أعلنت وزارة الطاقة أيضًا عن إشعار طلب جديد لشراء ما يقرب من 3.1 ملايين برميل إضافي من النفط الخام إلى موقع بيق هيل في سبتمبر. ويعمل هذا الإعلان على تعزيز إستراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدن لتجديد الموارد بعد إطلاقه التاريخي من الاحتياطي الاستراتيجي لمعالجة اضطراب الإمداد العالمي الكبير الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية. تشير التحليلات من وزارة الخزانة إلى أن إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي في العام الماضي، جنبًا إلى جنب مع الإصدارات المنسقة من الشركاء الدوليين، خفضت أسعار البنزين بما يصل إلى 40 سنتًا تقريبًا للغالون الواحد مقارنة بما كان سيحدث في غياب عمليات السحب هذه.

واستجابت 10 شركات لطلب تقديم العروض وقدمت 30 عرضًا، وتمت عملية الشراء هذه بالكامل، وتم منح العقود لخمس شركات. ويتم شراء هذه الثلاثة ملايين برميل بمتوسط سعر يبلغ نحو 73 دولارًا للبرميل، أي أقل من متوسط نحو 95 دولارًا للبرميل الذي تم بيع خام احتياطي البترول الاستراتيجي في عام 2022، مما يضمن صفقة جيدة لدافعي الضرائب. وسيتم تسليم النفط الخام إلى موقع تخزين بيق هيل من 1 أغسطس 2023 إلى 31 أغسطس 2023. وتتضمن استراتيجية الإدارة المكونة من ثلاثة أجزاء لتجديد الموارد، مشتريات مباشرة بإيرادات من مبيعات الطوارئ، وعوائد الصرف التي تشمل علاوة على الحجم المسلم، وتأمين الحلول التشريعية التي تتجنب المبيعات غير الضرورية التي لا علاقة لها بانقطاع الإمداد. وبذلك ضمنت وزارة الطاقة بالفعل إلغاء 140 مليون برميل من المبيعات التي أقرها الكونغرس والمقررة للسنوات المالية 2024 حتى 2027. وقد أدى هذا الإلغاء إلى تقدم كبير نحو التجديد

ولا يزال احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي يمثل أكبر إمدادات النفط الخام في حالات الطوارئ في العالم، ويتم تخزين مخزونات النفط المملوكة اتحاديًا في كهوف الملح تحت الأرض في أربعة مواقع في تكساس ولويزيانا. ومن خلال فترات الصيانة المجدولة تواصل وزارة الطاقة إعطاء الأولوية للسلامة التشغيلية لضمان استمرار الاحتياطي الاستراتيجي في الوفاء بمهمته كأصل مهم لأمن الطاقة. يتمتع احتياطي البترول الاستراتيجي بتاريخ طويل في حماية الاقتصاد وسبل العيش الأميركية في أوقات نقص النفط الطارئ.

وأجرت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن العام الماضي أكبر عملية بيع على الإطلاق من احتياطي البترول الاستراتيجي بلغت 180 مليون برميل، كجزء من استراتيجية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط المتصاعدة ومكافحة ارتفاع أسعار الضخ في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأثارت عملية البيع غضب الجمهوريين الذين اتهموا الإدارة بترك الولايات المتحدة بمخزون احتياطي ضعيف للغاية بحيث لا يمكنها الاستجابة بشكل مناسب لأزمة الإمداد في المستقبل. ورفعت المبيعات مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي إلى نحو 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ عام 1983، وهو ما يقل قليلاً عن 20 يومًا من التغطية بمعدلات الاستهلاك الحالية في الولايات المتحدة.

وزير الطاقة: السعودية لم تعد المنتج المرجح .. «أوبك +» تلعب هذا الدور

الاقتصادية

قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، إن التخفيضات الإنتاجية الطوعية للسعودية ستستمر حتى توفر الاستقرار في السوق مع حرص منتجي «أوبك+» على اتخاذ القرارات بالإجماع، والتنسيق مع الجانب الروسي الذي قرر تمديد التخفيضات الإنتاجية أيضا حتى نهاية العام.

وأوضح، في كلمته أمام الندوة الدولية الثامنة لمنظمة «أوبك» أمس، أن هناك عديدا من التحديات التي تواجه سوق النفط الخام في المرحلة الراهنة، مؤكدا استمرار التزام «أوبك» في معالجة التحديات بشفافية واسعة.

ولفت وزير الطاقة إلى أن السعودية لم تعد المنتج المرجح، كما كانت تسمى في الثمانينيات، بل «أوبك+» تلعب هذا الدور، لافتا إلى أن المملكة قدمت خفضا طوعيا للإنتاج لأن هناك حاجة إليه، وأن قرار روسيا كان طوعيا ولم يفرض عليهم.

وأوضح أن تحالف «أوبك+» مستمر في مراجعة تحديات السوق وتطوير العمل المشترك للمنتجين، مع حرص المنظمة على الاستجابة لكل تساؤلات السوق والعمل بشكل جماعي لمصلحة نجاح الاتفاق المشترك.

وأكد أن التعاون بين المملكة وروسيا في قطاع النفط لا يزال قويا في إطار تحالف «أوبك+» الذي سيفعل كل ما يلزم لدعم السوق، مضيفا أن التخفيضات المشتركة الجديدة في إنتاج النفط التي اتفقت عليها روسيا والسعودية هذا الأسبوع أثبتت مجددا خطأ المتشككين. وذكر الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن المضاربة تعرض السوق للخطر، وأضرت بالسوق في الأشهر الستة الماضية، مشيرا إلى الأداء السلبي للطلب الأمريكي ما يؤثر في السوق مع مؤشرات تضخم مرتفعة تجري السيطرة عليها من خلال البنوك المركزية.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان، «لدينا الأدوات التي تمكننا من التعامل مع مخاوف الركود وتوقعات التباطؤ الاقتصادي العالمي»، مشيرا إلى أن المنتجين لن يتركوا السوق في أوقات الأزمات وسيفعلون كل ما هو ضروري.

وأضاف أن «أوبك+»، تبحث عن وصفة صحيحة للتعامل مع وضع السوق الحالية وهي تعتمد على الشفافية، مبينا أنهم مستمرون في مواجهة التحديات التي تواجه أسواق الطاقة. وأشار خلال المنتدى، إلى أن أوجه القصور في بيانات الوكالة الدولية للطاقة تؤدي إلى اختلالات في السوق العالمية

من جانبه، أكد سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي، أن تحالف «أوبك+» أكثر قوة ووحدة، وأن المنتجين يعملون بتنسيق مستمر ويعتمدون بشكل أساسي على الطلب الآسيوي القوي، مؤكدا تفاؤله بشأن المستقبل.

وأوضح أن التخفيضات الطوعية والاجتماعات الوزارية مهمة للغاية التي تقودها السعودية وتدعمها روسيا، مضيفا السعودية تتسم بالحكمة الشديدة في إدارة ملف الطاقة، وتتخذ الإجراءات المناسبة، وتحافظ على الاستمرارية والفاعلية.

وأكد في جلسة عن استقرار الأسواق عقدت على هامش الندوة الدولية الثامنة لـ«أوبك»، وأدارتها المحللة هليما كرافت، أن الطلب ينمو بنحو 2 في المائة، وهناك ضرورة لتوفير الموارد اللازمة للمضي في انتقال الطاقة، ولا سيما أن مساهمة الطاقة المتجددة في الإمارات ستصل إلى 32 في المائة بحلول 2030، لافتا إلى الاستعدادات الجيدة قبل مؤتمر المناخ هذا العام في الإمارات.

وأوضح أن الإمارات ستتحول إلى مصدر مهم للهيدروجين الأخضر بحلول 2050 كما سيتم استخدام الهيدروجين الأخضر كوقود في الصناعة على نطاق واسع في الأعوام المقبلة مشيرا إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية اللازمة.

وأكد المشاركون أن عدم استقرار السوق ليس في مصلحة المنتجين أو المستهلكين، مشيرين إلى أن حالة عدم اليقين تسيطر بقوة على الأسواق، وتأثير تحالف «أوبك+» الإيجابي في توازن العرض والطلب، منوهين إلى التحديات الناجمة عن نقص الاستثمار، حيث تحتاج السوق إلى الاستثمار في عشرة ملايين برميل إضافية في العقد المقبل. ولفتوا إلى أن السوق التي لا تتم السيطرة عليها لا يمكن التنبؤ بتطوراتها، من هنا تتضح أهمية دور تحالف «أوبك+» الرئيس والمحوري، مشددين على ضرورة التأكد من المحافظة على الأجندة الدولية فيما يتعلق ببرامج انتقال الطاقة.

من ناحيته، وفي جلسة عن تحديات السوق المعقدة، أعلن أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو، خططا لزيادة إنتاج الغاز بنسبة 50 - 60 في المائة بحلول عام 2

وأضاف «أننا نحتاج إلى كل موارد الطاقة والموارد المتجددة تسهم في ذلك»، مشيرا إلى أهمية تأمين الإمدادات، خاصة إلى الدول النامية التي لها أولويات مختلفة عن الدول المتقدمة.

وأوضح أن الطلب في المستقبل سيستمر في الاعتماد على النفط والغاز، إلى جانب مصادر أخرى مثل الهيدروجين الأخضر، مشيرا إلى أن التعاون العالمي ضرورة، خاصة في مجال انتقال الطاقة مع المضي قدما في خطط خفض الانبعاثات

وقـال الناصـر، إن الطلـب الآسـيوي واعد وينمـو بقوة، نظرا إلى وجـود المليارات من البشـر الذين لا يزالون يعانون فقر الطاقة، مؤكدا اهتمام «أرامكو» بالاستثمار في الهند وكوريا، إلى جانب الصين. ولفت إلى نمو الطلـب هـذا العام بوتيرة قوية نحو مليوني برميل يوميا.

من جانبه، يقول باتريك بوانييه العضو المنتدب لشركة توتال، إن التنوع ضرورة في موارد الطاقة لمعالجة نمو الطلب، وإن الابتكار في الصناعة هو الضمانة من أجل النجاح والاستمرارية لافتا إلى ضرورة رفع كفاءة منظومة الطاقة لمواجهة نمو الطلب الناتج عن نمو السكان.

وأشار إلى ضرورة الاستمرار في زيادة إنتاج النفط والغاز جنبا إلى جنب مع الموارد الأخرى، لتلبية احتياجات الطلب التي تأتي في الصدارة بينما قضية تغير المناخ تحتل مرتبة تالية.

وفـي كلمتـه الافتتاحيـة، أكـد هيثم الغيص أمين عـام «أوبك»، اهتمـام المنظمة الدوليـة بتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة وتأمين احتياجات المستهلكين، مشيرا إلى أن النفط الخام سيظل محور مزيج الطاقة العالمي لتلبية احتياجات التنمية، خاصة في الدول النامية. وعلى هامش الندوة، كشـف الغيص أن المنظمة تجري مناقشـات مع أربع دول، هي أذربيجان وماليزيا وبروناي والمكسـيك، للانضمام لعضويتها. وأضاف «المشاورات مع الدول الجديدة من خارج المنظمة تسهم في تعزيز تماسك وتقوية أوبك».

وفي سياق متصل، ذكرت تيتي أولاري مدير شركة سيتا لتجارة النفط في نيجيريا، أن ندوة «أوبك» الدولية تعقد في ظروف دقيقة للسـوق النفطية والذي يواجه مخاوف الركود والتباطؤ مقابل تقييد المعروض من جانب «أوبك+».

وتوقعت أن تسـهم الندوة في بث أجواء إيجابية وتحسـين معنويات السـوق في ظل التأكيد على تماسـك العمـل الجماعـي للمنتجين والجاهزية للتدخـل دوما لدعم التوازن بيـن العرض والطلب.

أما أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، فترى أن الأسعار ستعود إلى الصعود بعد تأكيد السعودية وروسيا الالتزام بخفض الإنتاج، مشيرة إلى أن الطلب في حالة متنامية. وأكدت أن ذلك يأتي بسبب موسم الصيف ورواج حركة السفر، مع تزايد التوقعات بأن يشهد النصف الثاني أداء أفضل في السوق، وأن يكون لندوة «أوبك» الدولية مردود إيجابي على سوق النفط.

وفي بيان ختامي للندوة، أكد وزراء «أوبك» اتفاقهم على مواصلة التشاور مع الدول غير الأعضاء بالمنظمة في إطار استمرار مساعي دعم استقرار سوق النفط وتوازنها.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط الخام الأمريكي نحو 3 في المائة لتقلص الفجوة السعرية مع مزيج برنت في رد فعل على تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها السعودية وروسيا يوم الإثنين.

فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي دولارين عن مستوى إغلاق يوم الإثنين، أي ما يعادل 2.9 في المائة، ليبلغ 71.79 دولار للبرميل عند التسوية.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 40 سنتا أو 0.5 في المائة لتغلق عند 76.65 دولار للبرميل بعدما صعدت 1.60 دولار للبرميل الثلاثاء. من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 76.17 دولار للبرميل، الثلاثاء، مقابل 76.12 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 75.15 دولار للبرميل.

عوائد ميزانية روسيا من النفط والغاز تتراجع 47 ٪ في 6 أشهر

الاقتصادية

أظهرت بيانات من وزارة المالية الروسية اليوم أن عوائد ميزانية روسيا من النفط والغاز تراجعت 47 في المائة إلى 3.38 تريليون روبل (37.4 مليار دولار) في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بسبب تراجع عوائد الضرائب جراء تدني الأسعار وتقلص حجم المبيعات.

وعوائد مبيعات النفط والغاز ضرورية للاقتصاد الروسي الذي يتركز على السلع، وهي ضرورية لتمويل ما تصفها بأنها «عملية عسكرية خاصة» في أوكرانيا.

وبحسب «رويترز» تقلصت عوائد مبيعات النفط والغاز 26.4 في المائة في يونيو على أساس سنوي إلى 528.6 مليار روبل، في انخفاض أقل حدة عن هبوط 36 في المائة في مايو.

وتأثرت عوائد الطاقة الروسية بفعل سقف الأسعار الذي فرضه الغرب على النفط الروسي وإغلاق خط أنابيب نورد ستريم لنقل الغاز إلى أوروبا، وهو خط فُجّر في سبتمبر. ولم يتثبت المحققون بعد من المسؤول عن التفجير.

وبلغ العجز في الميزانية الروسية 42 مليار دولار في أول خمسة أشهر من العام، وهو ما يزيد 17 في المائة بالفعل عن المتوقع في 2023 بأكمله.

وانخفضت عوائد ميزانية الغاز والنفط في يونيو 7.4 في المائة بالمقارنة مع مايو، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض عوائد ضرائب استخراج المعادن المفروضة على الغاز والنفط وانخفاض عوائد ضرائب تصدير الغاز الطبيعي.

وهبطت عوائد ضرائب استخراج المعادن إلى 631.6 مليار روبل في يونيو مقارنة بعوائد قيمتها 703.6 مليار روبل في مايو، بينما تراجعت ضرائب التصدير إلى 57.7 مليار روبل نزولا من 66.1 مليار روبل في مايو.

وتتوقع وزارة المالية أن تتراجع عوائد النفط والغاز هذا العام 23 في المائة إلى 8.94 تريليون روبل، بينما تتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية ثلاثة تريليونات روبل تقريبا أو ما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الصين .. مبيعات سيارات الطاقة الجديدة قد تصل إلى مستوى قياسي

الاقتصادية

تتوقع جمعية سيارات الركاب الصينية وصول مبيعات السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة في الصين خلال العام الحالي إلى مستوى قياسي.

كما تتوقع الجمعية أن تصل مبيعات سيارات الطاقة الجديدة في الصين إلى 8.5 مليون وحدة خلال 2023 بأكمله، بينما من المتوقع أن يصل معدل الانتشار السنوي لسيارات الطاقة الجديدة إلى 36 في المائة من إجمالي مبيعات السيارات في الصين.

في الوقت نفسه تتوقع الجمعية وصول مبيعات الجملة لسيارات الطاقة الجديدة إلى 740 ألف سيارة خلال يونيو الماضي بزيادة 10 في المائة شهريا و30 في المائة سنويا. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن بيان للجمعية القول إنه مع طرح عدد كبير من طرازات سيارات الطاقة الجديدة في الربع الثاني من هذا العام وزيادة العروض الترويجية من قبل مصنعي سيارات الطاقة الجديدة، تم على نحو تدريجي إطلاق العنان لإمكانات الشراء لدى المستهلكين، مما دعم النمو المستمر لمبيعات سيارات الطاقة الجديدة. يأتي ذلك بينما زاد إنتاج شركة صناعة السيارات الكهربائية الأمريكية تسلا 20 في المائة تقريبا خلال الشهر الماضي مما ساهم في المبيعات ربع السنوية القياسية للشركة الأمريكية. وبلغ إجمالي عدد السيارات التي سلمها مصنع الشركة الأمريكية في مدينة شنغهاي الصينية خلال يونيو الماضي 93.68 ألف سيارة، بحسب بيانات الجمعية الصينية، مقابل 78906 سيارات خلال الشهر نفسه من العام الماضي و77,695 سيارة خلال مايو الماضي. وأعلنت الحكومة الصينية الشهر الماضي تمديد الإعفاءات الضريبية للمستهلكين الذين يشترون سيارات تعمل بمصادر الطاقة النظيفة حتى نهاية 2027. وتقدر القيمة الإجمالية لهذه الإعفاءات الضريبية بنحو 520 مليار يوان (72.3 مليار دولار) طوال الأعوام الأربعة المقبلة، في خطوة تستهدف دعم صناعة السيارات الكهربائية في الصين. وفي حين تخضع السيارات الجديدة بشكل عام في الصين لضريبة مبيعات نسبتها 10 في المائة فإن هذه الضريبة لا تطبق على سيارات الطاقة النظيفة منذ 2014. وتم تمديد الإعفاء أخيرا حتى نهاية 2023 قبل أن تعلن الحكومة اليوم تمديد الإعفاء حتى نهاية 2025 للسيارات التي يقل سعرها عن 300 ألف يوان (41.7 ألف دولار) التي لا تسع أكثر من ثمانية ركاب، في حين سيستمر الإعفاء حتى نهاية 2027 للسيارات التي يقل سعرها عن 150 ألف يوان.

وزير الطاقة السعودي: «أوبك بلس» سيفعل كل ما يلزم لدعم السوق

الشرق الأوسط

علن وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن تحالف «أوبك بلس» سيفعل كل ما يلزم لدعم استقرار السوق.

وأوضح الوزير خلال مؤتمر «أوبك» الدولي الذي ينعقد في العاصمة النمساوية فيينا على مدار يومين، أن «أوبك بلس»، الذي يتكون من أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها أبرزهم روسيا، «يبحث عن وصفة جديدة للتعامل مع وضع السوق الحالية».

كانت المملكة أعلنت يوم الاثنين، أنها ستمدد خفضها الطوعي للإنتاج البالغ مليون برميل يومياً إلى أغسطس (آب). كما قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك: إن روسيا ستخفض صادراتها النفطية 500 ألف برميل يومياً في أغسطس.

وأكد الأمير عبد العزيز بن سلمان، في هذا الصدد، أن «المملكة قدمت خفضاً طوعياً لإنتاج النفط؛ لأن هناك حاجة إلى ذلك». وقال: «إن البعض يتساءل بشأن اضطرار السعودية إلى إجراء خفض طوعي في الإنتاج... جوابي بسيط جداً. كان علينا أن نفعل ذلك لأنه كان هناك طلب آخر من السوق أكثر إلحاحاً أو توقع آخر ضروري أكثر بأن على (أوبك بلس) التصرف».

وتابع الأمير عبد العزيز: «إذا أردنا أن نكون عادلين للجميع، وإذا أردنا أن يعمل الجميع معاً علينا أن نتأكد من أنهم يحافظون على تركيزهم على المواضيع الأكثر أهمية وعلى المسائل طويلة الأمد، ولتوجيه الأنظار إلى موضوع آخر سيؤدي إلى اختلالات. لهذا السبب؛ اخترنا تولي هذه الوظيفة على أساس مؤقت».

وقال: إن «هذه التجربة على عكس ما تسمعه في بعض المنافذ، لم تكن الأولى لدينا. وسأذكر أننا في يونيو (حزيران) 2020، نحن أنفسنا مع أصدقائنا من الإمارات والكويت وعمان قمنا بمساهمة طوعية لمدة شهر، وأجرينا خفضاً طوعياً بدأ في فبراير (شباط) 2021 واستمر لمدة ثلاثة أشهر، ثم قمنا بتخفيف هذا الخفض تدريجياً حتى شهر يوليو (تموز) 2021».

وأضاف: «أسألك: أين كنا سنكون اليوم لولا هذه الخطوات في حينها؟... لقد طمأنت السوق بوجود حضور لهذا الموقف».

وأوضح الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن خفض روسيا صادرتها كان قراراً طوعياً ولم يُفرَض عليها، لافتاً إلى أن الخفض المتزامن للمعروض من قِبل المملكة وروسيا يظهر متانة التعاون بين البلدين.

وأشار إلى أن السعودية لم تعد «المنتج المرجّح» بل «أوبك بلس» يلعب هذا الدور، مشدداً على مواصلة مواجهة التحديات التي تواجه أسواق الطاقة.

وأشار إلى التقارير الأخيرة التي تشكك في تخفيضات روسيا إنتاجها من النفط، وقال: «لتعزيز الشفافية؛ تم اعتماد 7 جهات خارجية مستقلة لمتابعة إنتاج الدول في اتفاق خفض النفط». وأوضح أن هذه الجهات أكدت التزام موسكو التخفيضات، مشيراً إلى أن خفض الصادرات الروسية كان قراراً طوعياً ولم يُفرَض عليهم.

كان تقرير قد صدر مؤخراً من وكالة الطاقة الدولية، أشار إلى عدم التزام روسيا تخفيضات الإنتاج خلال شهر مايو (أيار) الماضي؛ مما حدا بوزير الطاقة السعودي إلى إطلاق تحذير من بيانات وكالة الطاقة التي وصفها بأنها «تؤدي إلى اختلال في السوق».

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، في هذا الصدد: إن تضارب المعلومات وعدم وضوحها يسبب تذبذباً في سوق النفط العالمية.

وأضاف المزروعي في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الإمارات على هامش المؤتمر، أن الدول المنتجة للنفط تعتمد على مراقبة السوق الفعلية والطلب الحقيقي على النفط.

وأشار إلى أن الاجتماعات الدورية لـ«أوبك» و«أوبك بلس» تسهم دائماً في خفض التذبذبات وتوازن الأسواق من خلال التعاون والجهد المشترك في ظل إنتاج هذه الدول نحو 40 في المائة من الإنتاج العالمي للنفط، حيث تساهم بشكل كبير في توازن السوق واستقرارها.

وقال المزروعي: «نعمل بشكل مستمر من خلال الاجتماعات الدورية على مراقبة الأسواق ورصد المتغيرات على أرض الواقع بهدف اتخاذ الإجراءات الفاعلة في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تعزز استقرار سوق النفط وتدعم مسارات التنمية الاقتصادية».

وعدّ أن التخفيضات الإضافية لإنتاج وتصدير النفط التي أعلنت عنها السعودية وروسيا في وقت سابق من هذا الأسبوع ستكون كافية للمساعدة على توازن السوق.

وأكد أن الدول المنتجة للنفط أكثر دراية بهذه السوق من المضاربين والتجار، وقال: «نحاول عكس الصورة الواقعية لتوازن الطلب مع العرض من خلال البيانات والأرقام الصادرة عن مصادر مستقلة بما يعطي مصداقية وتوازناً في اتخاذ القرارات».

أضاف أن دولة الإمارات من المصدّرين الكبار في تحالف «أوبك بلس» وتلعب دوراً مهماً في دعم جهود المنظمة والقرارات الصادرة عنها والذي يخدم 8 مليارات شخص حول العالم يعتمدون على النفط والغاز مع الالتزام بالخفض الطوعي لإنتاج النفط والذي ينعكس على استقرار السوق. ويبلغ إجمالي تخفيضات الإنتاج حالياً أكثر من 5 ملايين برميل يومياً أو ما يعادل 5 في المائة من مجمل إنتاج النفط العالمي البالغ نحو 100 مليون برميل يومياً

ولفت الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، أمين الناصر، إلى أن الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها السعودية، سيظهر أثرها في الأشهر المقبلة، مشيراً إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي والبيانات المخيبة للآمال بشأن اقتصاد الصين؛ مما يقلل بدوره من حجم الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة.

وأعلن عن خطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة 50 إلى 60 في المائة بحلول عام 2030. وقال: إن المملكة تعمل على زيادة إنتاج الغاز بنسبة 60 في المائة بإضافة 4 آلاف كيلومتر من خطوط الغاز.

وقال الأمين العام لـ«أوبك» هيثم الغيص: إن المنظمة حريصة على استقرار السوق وخفض البصمة البيئية والتحرك نحو «انتقال مستدام وشامل للطاقة».

وأوضح أن المؤتمر يركز على «مستقبل صناعة النفط وكذلك مستقبل كوكبنا»؛ وهو ما يجسده موضوع الدورة الحالية من المؤتمر «نحو انتقال مستدام وشامل للطاقة». مضيفاً أن «الاستدامة» و«الشمولية» مصطلحان يتكرران كثيراً، وهناك خطر في أن نفقد المعنى الأساسي لكل منهما.

وأضاف في كلمته الترحيبية للمؤتمر، أن مفهوم «الاستدامة» يدور بشكل أساسي حول التوازن ويتعلق بكيفية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة مع ضمان التوازن بين الركائز الثلاث للاستدامة: «الجدوى الاقتصادية، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية».

واستعرض أهمية النفط في مزيج الطاقة العالمي، ودور الصناعة الأساسي في خفض الانبعاثات الكربونية، إضافة إلى سعي منظمة «أوبك» لتحقيق استقرار السوق وخفض البصمة البيئية، والتحرك نحو «انتقال مستدام وشامل للطاقة».

وعكست أسعار النفط اتجاهها خلال تعاملات الأربعاء، وارتفعت على الفور خلال نصف الجلسة الثاني، ليُتداوَل خام القياس العالمي برنت عند مستويات 76.77 دولار للبرميل بارتفاع نحو 1 في المائة بحلول الساعة 14:34 بتوقيت غرينتش، بينما يتداول الخام الأميركي عند 71.84 دولار بارتفاع 2 في المائة.

أمين عام «أوبك»: مشاورات مع 4 دول للانضمام إلى المنظمة

اقتصاد الشرق

تسعى منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» إلى ضم أعضاء جدد للمساهمة في تقوية المنظمة، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الإماراتية عن هيثم الغيص، أمين عام «أوبك».

أضاف الغيص أنّ المنظمة تجري مشاورات مع 4 دول تتشارك مع «أوبك» في التوجه الاستراتيجي، وهي: أذربيجان، وماليزيا، وبروناي، والمكسيك.

يُذكر أنّ تلك الدول الأربع هي أعضاء في تحالف «أوبك+» الذي يضم 23 دولة منهم 10 دول أعضاء بمنظمة «أوبك»، ويصل مجموع طاقتهم الإنتاجية اليومية من النفط إلى مليوني برميل يومياً، حيث تصل الطاقة الإنتاجية للمكسيك إلى 1.75 مليون برميل يومياً، و680 ألف برميل لأذربيجان، فيما تصل الطاقة الإنتاجية اليومية لبروناي وماليزيا إلى 97 و567 ألف برميل على التوالي.

نقلت وكالة «إنترفاكس» عن وزير الطاقة الأذربيجاني برويز شهبازوف قوله اليوم إنّ بلاده لا تفكر حالياً في الانضمام لعضوية «أوبك»، وقال: «تثار مثل هذه الأمور أحياناً، لكنّنا لا نفكر فيها بالوقت الراهن».

تسيطر منظمة «أوبك» مع الدول الأعضاء في تحالف «أوبك+» على أكثر من 40٪ من إنتاج النفط العالمي. ويسعى تحالف «أوبك+» للحفاظ على استقرار أسواق النفط عبر تحقيق التوازن بين المنتجين والمستهلكين، وهو الأمر الذي يحتاج إلى السيطرة على الإنتاج من الدول غير المشاركة في التحالف، وكذلك توفير بيانات أكثر عن السوق، وهو ما أكده سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي، في مؤتمر «أوبك» الدولي السنوي اليوم الأربعاء مشيراً إلى أنّ تحقيق هذا الهدف يتطلب ضم المزيد من الدول المنتجة للنفط إلى التحالف، «حتى تتوافر لدينا المزيد من المعلومات عن السوق».

«أرامكو»: مبيعاتنا في الصين والهند لم تتأثر بالنفط الروسي

اقتصاد الشرق

أكد أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، استمرار الطلب على نفط المملكة في آسيا، رغم اتجاه روسيا إلى بيع النفط في القارة بعد العقوبات الأوروبية عليها بسبب غزو أوكرانيا.

في مقابلة مع «اقتصاد الشرق» اليوم الأربعاء على هامش مؤتمر «أوبك» السنوي في العاصمة النمساوية فيينا، عزا الناصر حفاظ السعودية على حصتها السوقية في آسيا إلى الموثوقية بالإمدادات السعودية وجودة الإنتاج.

تأتي تصريحات الناصر في وقت أشارت فيه تقارير «بلومبرغ» إلى أن مصافي النفط الآسيوية، المسؤولة عن تلبية نحو ثلث استهلاك الوقود في العالم، تتأهب لتأمين حاجاتها من الخام من دول أخرى، حال تراجع الإمدادات بعد تخفيضات الإنتاج الأخيرة التي تعهدت بها السعودية وروسيا.

إحصائياً، سجلت واردات الهند من النفط الروسي رقماً قياسياً جديداً خلال الشهر الماضي، إذ استوردت 2.2 مليون برميل يومياً، وسط توقعات باقتراب الدولة الجنوب آسيوية من الحد الأقصى للمشتريات من أكبر دولة منتجة في تحالف «أوبك+».

البراك: تفاهم سعودي-كويتي كامل بشأن حقل الدرة البحري المشترك

اقتصاد الشرق

أكد سعد البراك نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير البترول، وجود تفاهم كامل بين السعودية والكويت بشأن حقل الدرة البحري المشترك، مشيراً إلى بدء العمل الاستثماري المشترك بين البلدين بعد توقف دام لفترة.

كذلك أكّد الوزير في مقابلة مع «اقتصاد الشرق» على هامش مؤتمر «أوبك» السنوي في فيينا، اعتراض بلاده على التهديد الإيراني بالتنقيب عن الغاز في تلك المنطقة قبل الانتهاء من ترسيم الحدود الدولية البحرية بين إيران كطرف والكويت والسعودية كطرف واحد.

إيران كانت هدّدت ببدء عمليات الحفر والتنقيب في حقل الدرة للغاز، الذي يقع في المنطقة المغمورة المشتركة بين الكويت والسعودية، وتدّعي طهران أن جزءاً منه يقع في مياهها الإقليمية غير المرسَّمة مع الكويت.

كان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أكّد في وقت سابق أن المنطقة البحرية الواقع بها حقل الدرة تقع في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية اللتين لهما وحدهما حقوق خالصة في الثروة الطبيعية في الحقل.

وقّعت السعودية والكويت في مارس 2022 اتفاقاً مبدئيّاً لتطوير حقل الدرة الواقع في المنطقة المغمورة من المنطقة المقسومة بين البلدين، لإنتاج مليار قدم مكعب يومياً من الغاز، و84 ألف برميل يومياً من المكثفات (وهو زيت خفيف مكثف من الغاز).

وزير الطاقة الإماراتي: «أوبك+» بحاجة لضم مجموعة جديدة من منتجي النفط

اقتصاد الشرق

يسعى تحالف «أوبك+» للحفاظ على استقرار أسواق النفط عبر تحقيق التوازن بين المنتجين والمستهلكين، وهو الأمر الذي يحتاج إلى السيطرة على الإنتاج من الدول غير المشاركة في التحالف، وكذلك توفير بيانات أكثر عن السوق.

سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي، أكد في مؤتمر «أوبك» الدولي السنوي اليوم الأربعاء أنّ تحقيق هذا الهدف يتطلب ضم المزيد من الدول المنتجة للنفط إلى التحالف، «حتى تتوافر لدينا المزيد من المعلومات عن السوق».

يضم تحالف «أوبك+» 23 دولة تسيطر على 40٪ من إنتاج النفط العالمي بقيادة السعودية وروسيا، فيما يمثل باقي المنتجين حول العالم 60٪، أبرزهم الولايات المتحدة التي تسيطر على أكثر من 10٪ من إنتاج النفط العالمي، وبرغم التخفيضات التي تعتمدها دول التحالف للحفاظ على استقرار السوق تتجه دول أخرى لزيادة الإنتاج لتوسيع حصتها السوقية على حساب الدول التي تخفض الإنتاج.

أكد المزروعي في مقابلة مع «اقتصاد الشرق» اليوم أنّ بيانات السوق التي يمتلكها التحالف تدعم القرارات التي يعتمدها مشيراً إلى أنّ بيانات الإنتاج والعملاء لدى دول التحالف الـ23 هي أكثر واقعية من بيانات أخرى تعتمد على تكهنات السوق.

الخفض الطوعي

أثنى المزروعي على دور المملكة العربية السعودية في تقديم الخفض الطوعي الإضافي بواقع مليون برميل يومياً الذي دخل حيز التنفيذ في أول يوليو ويمتد لنهاية أغسطس، إذ اعتبره تضحية لصالح الجميع

كانت وكالة «بلومبرغ» نقلت عن الوزير الإماراتي صباح اليوم قوله: «إنّ الإمارات لن تشارك في تقديم خفض طوعي إضافي حالياً»، معتبراً أنّ التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل أعضاء المجموعة الآخرين كافية لتحقيق التوازن في سوق النفط.

شاركت الإمارات في الخفض الطوعي المعلن في أول أبريل الماضي بـ144 ألف برميل يومياً، ضمن مجموعة من دول التحالف قدّمت تخفيضات طوعية إجمالية بواقع 1.16 مليون برميل يومياً، ودخلت حيز التنفيذ في أول مايو المقبل، بخلاف 500 ألف برميل يومياً قدمتها روسيا في مارس، وتمتد لنهاية العام المقبل، بحسب قرارات صادرة في يونيو الماضي عن الدول المشاركة في هذا الخفض.

خطة استثمارية

أكد وزير الطاقة الإماراتي في مقابلة مع «اقتصاد الشرق» على استمرار الإمارات في تنفيذ خطتها الاستثمارية بالقطاع لرفع الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 5 ملايين برميل يومياً، مشيراً إلى أنّ واقع السوق ومتغيراته يؤكدان على ضرورة الاستمرار في تلك الخطة لتلبية الطلب على الطاقة.

أكد المزروعي في كلمته بمؤتمر «أوبك» اليوم أنّ استثمارات بلاده في قطاع الطاقة المتجددة يشهد قوة دفع حالياً، مشيراً إلى أنّ الإمارات ستزيد طاقة إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 300٪ حتى 2032، وكذلك زيادة مستهدفات إنتاج الهيدروجين بنحو عشرة أضعاف بهدف تصدير غالبيته.

وزير الطاقة الإماراتي: لن نشارك في أي خفض إضافي لإنتاج النفط حاليًا

الطاقة

أكد وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي أن التخفيضات الإضافية التي تعهدت بها السعودية وروسيا ستكون كافية لدعم الاستقرار في أسواق النفط.

وأعلنت السعودية، يوم الإثنين الماضي 3 يوليو/تموز (2023)، أنها ستمدد العمل بتخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة مليون برميل يوميًا حتى أغسطس/آب، مع إمكان تمديده، وتطوعت روسيا بخفض مستويات الإنتاج والتصدير في الشهر نفسه بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، كما أعلنت الجزائر خفضًا بنحو 20 ألف برميل يوميًا.

وقال وزير الطاقة الإماراتي، إن التخفيضات الإضافية لإنتاج وتصدير النفط ستكون كافية للمساعدة على توازن سوق النفط العالمية.

إنتاج الإمارات من النفط

أكد وزير الطاقة الإماراتي أن بلاده لن تشارك في أيّ خفض إضافي حاليًا، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة، نقلًا عن وكالة رويترز.

كانت الإمارات قد تعهدت بتمديد الخفض الطوعي للإنتاج البالغ 144 ألف برميل يوميًا إلى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، بإجراء احترازي، بالتنسيق مع الدول المشاركة في اتفاق أوبك+ الذي سبق أن أعلن في شهر أبريل/نيسان التخفيضات الطوعية.

بموجب التعهد الذي أعلنته أبوظبي في أبريل/نيسان الماضي، تراجع إنتاج الإمارات من النفط إلى 2.875 مليون برميل يوميًا بداية من مايو/أيار 2023، ومن المقرر أن يستمر على هذا الوضع حتى نهاية العام الجاري، قبل أن يرتفع إلى 3.075 مليون برميل يوميًا بموجب خط الأساس الجديد.

ووافق وزراء تحالف أوبك+ خلال اجتماعهم الـ35، الأحد 4 يونيو/حزيران الماضي، على رفع خط الأساس الخاص بالإمارات بمقدار 200 ألف برميل يوميًا في العام المقبل

ومـن المقـرر -وفـق الاتفاق الجديد- أن يصل إنتاج الإمـارات من النفط إلى 3.075 مليون برميل يوميًا في المدّة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

تخفيضات أوبك+

تصـل التخفيضـات المعلنـة مـن قبل السـعودية وروسـيا إلـى 1.5٪ من الإمـدادات العالمية، وترفـع إجمالي تعهـدات أوبـك+ لخفـض إنتـاج النفط إلـى 5.16 مليون برميـل يوميًا.

وتحاول كل من الرياض وموسكو دعم استقرار أسواق النفط، إذ انخفض برنت من 113 دولارًا للبرميل قبل عام، ليُتداوَل في نطاق 75 دولارًا، متأثرًا بمخاوف من تباطؤ اقتصادي ووفرة الإمدادات من كبار المنتجين.

كان وزيـر الطاقـة الإماراتـي سـهيل المزروعي قد أكد في تصريحات سـابقة أهميـة دور تحالف أوبك+ في ضبط اسـتقرار أسـواق النفط العالمية؛ بما يحقق المصلحة المشـتركة للمسـتهلكين والمنتجين.

وقال، إن منظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك» وحلفاءها من خارج المنظمة «أوبك+» يسعون دائمًا إلى تحقيق التوازن في أساسيات السوق بين العرض والطلب؛ لتجنّب أيّ تراكم في المخزون النفطي.

وأكـد وزيـر الطاقـة الإماراتـي أن زيـادة مخـزون النفط العالمي قد تؤدي إلى عدم الاسـتقرار وارتفاع نسـبة المضاربـات فـي الأسـواق العالميـة، وفق البيانات التـي اطّلعت عليها منصـة الطاقة المتخصصة.

وشـدد على مراقبة الفريق الفني في «أوبك» للمتغيرات في أسـواق النفط العالمية بشـكل مسـتمر، ومن ثم يرفع توصياته إلى اللجنة الوزارية لاتخاذ ما هو مناسـب من القرارات التي من شـأنها أن تعزز اسـتقرار الأسواق والنمو المستدام.

شكراً